● أخبار قصيرة

طهران تقترح إنشاء بنك التنمية لمنظمة شنغهاي

أكد مساعد العلاقات الدولية في البنك المركزي الإيراني ضرورة إنشاء مؤسسة مالية تنموية فاعلة تحت اسم بنك التنمية لمنظمة شنغهاي، مع اعتماد العملات الوطنية في هيكل رأسمالها، والاستفادة من آليات مستقلة للتسويات المالية والتجارية.

وأوضح أبوالفضل كوده ئي، خلال اجتماع نواب رؤساء البنوك المركزية ووزراء مالية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون المنعقد في العاصمة القرغيزية بيشكيك، نماذج تسوية المبادلات التجارية، وآليات تمويل المشاريع، وسبل تعزيز التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء ضمن إطار البنك المقترح. كما طرح مساعد العلاقات الدولية في البنك المركزي الإيراني مقترحات طهران بشأن تسهيل التبادلات الدولية، وتعزيز التعددية، وإنشاء بنى تحتية مستقلة وملائمة في إطار التعاون الإقليمي. وفي هذا السياق، تقرر إدراج النماذج المقترحة على جدول أعمال الأمانة المؤقتة لبنك منظمة شنغهاي للتعاون، بهدف دراستها وتقييمها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وشارك وفد البنك المركزي الإيراني بصورة فاعلة ومؤثرة في اجتماع رؤساء البنوك المركزية ووزراء مالية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، الذي يُعقد يومي ٢٨ و٢٩ مايو/ أيار الجاري في بيشكيك، عاصمة قرغيزستان. ووصف مساعد العلاقات الدولية في البنك المركزي هذه الزيارة بأنها تأتي في إطار الحوار الدائم القائم على الثقة، وضمن أهداف منظمة شنغهاي للتعاون، مشيراً إلى أن الأمن الاقتصادي والاستقرار المالي والتنمية المستدامة تتطلب تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً في السياسات، إضافة إلى إنشاء آليات مالية ومصرفية مشتركة بين الدول الأعضاء.

المنشآت البتروكيماوية تعود إلى طاقتها الإنتاجية قبل العدوان

انتهت أعمال رفع الأنقاض وإصلاح وإنشاء الأجزاء اللازمة لتشغيل خطوط الأنابيب المتضررة في وحدات البتروكيماويات خلال العدوان الصهيو-أمريكي على حقل بارس الجنوبي للطاقة (جنوبي إيران).

وتمكّن المهندسين والمتخصصين من إنجاز جميع خطوط أنابيب المرافق والتغذية خارج منطقة مجمعات البتروكيماويات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بحقل بارس الجنوبي، حيث تم رفع الأنقاض، وإنشاء الأجزاء اللازمة، وإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح، وتحديثها في أقل من شهر، ودخلت حيز التشغيل.

وفي ٦ أبريل ٢٠٢٦، وبسبب العدوان الصهيو-أمريكي للمرة الثانية على المنطقة الاقتصادية الخاصة للطاقة في حقل بارس الجنوبي، تضرر عدد من الوحدات الإنتاجية للبتروكيماويات. وقبل ذلك أيضاً، في مارس ٢٠٢٦، تم الهجوم على منشآت الغاز والبتروكيماويات في منطقة حقل بارس الجنوبي، وتسببت الهجمات بوقوع أضرار.

والآن، يمكن لجميع مجمعات البتروكيماويات أن تنتج بطاقتها الإنتاجية التي كانت عليها قبل الحرب.

خلال المؤتمر الدولي الرابع لعقد العمل من أجل المياه

إيران تطرح ٦ مقترحات استراتيجية لتأسيس منتدى إقليمي للتعاون المائي

اعتبر وزير الطاقة الإيراني أن استهداف منشآت المياه والطاقة يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن العالمي والصحة العامة، داعيًا إلى تأسيس منتدى إقليمي للتعاون في مجالي المياه والمناخ، وقدّم ستة مقترحات استراتيجية لتحقيق هذا الهدف.

وأشار عباس علي آبادي، الذي زار دوشنبه للمشاركة في المؤتمر الدولي الرابع لعقد العمل من أجل المياه، إلى التجارب المريرة التي شهدتها العقود الأخيرة، مؤكدًا أن تدمير منشآت المياه والطاقة لا يقتصر أثره على البنية التحتية لدولة بعينها، بل يؤدي إلى تفاقم أزمات كالهجرة القسرية، واتساع رقعة الفقر، وحدوث كوارث بيئية.

ودعا علي آبادي المجتمع الدولي إلى التخلي عن المعايير المزدوجة، والعمل على وضع آليات ملزمة لحماية هذه المنشآت من تداعيات النزاعات، مشددًا على ضرورة ألا تتحول المياه إلى أداة للضغط السياسي. كما استعرض التحديات المناخية التي تواجه الهضبة الإيرانية ومنطقة آسيا الوسطى، معتبرًا أن التعاون بين دول الجوار يمثل ضرورة استراتيجية لمواجهة الجفاف والتصحر، ومؤكدًا أن الروابط التاريخية والحضارية العميقة بين إيران ودول المنطقة تشكل أرضية مناسبة لإرساء إدارة مشتركة للموارد المائية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

خارطة طريق من ستة محاور

وكشف وزير الطاقة عن خارطة طريق من ستة محاور لتطوير دبلوماسية المياه، تضمنت:

١- تأسيس منتدى إقليمي للتعاون في مجالات المياه والمناخ وتعزيز مرونة البنى التحتية، بمشاركة الأمم المتحدة.

٢- حماية المنشآت الحيوية عبر إعداد بروتوكولات إقليمية تحول دون استهداف منشآت المياه والطاقة خلال الأزمات والصراعات.

٣- إنشاء أنظمة إنذار مبكر من خلال شبكة مشتركة لرصد الجفاف والفيضانات والعواصف الغبارية، بهدف تقليص الخسائر البشرية والاقتصادية.

٤- نقل التقنيات الحديثة عبر تبادل الخبرات الإيرانية في مجالات إعادة تدوير المياه، وتحلية المياه، والزراعة منخفضة الاستهلاك.

٥- الربط بين دبلوماسية المياه والطاقة من خلال الاستفادة من شبكات تبادل الكهرباء والطاقة المتجددة لتطوير نماذج جديدة للتعاون الإقليمي.

٦- تعزيز الحوكمة التشاركية مع التركيز على الدور المحوري للنساء والشباب والمؤسسات العلمية في الإدارة المستدامة للموارد المائية.

وفي ختام كلمته، أكد علي آبادي أن سياسة إيران القائمة على التعددية تؤمن بأن المياه يجب أن تبقى مصدرًا للحياة والسلام، مشددًا على استعداد طهران لتقاسم خبراتها مع دول الجوار والمجتمع الدولي من أجل تحويل التحديات المناخية إلى فرص للتنمية المستدامة.

تطوير العلاقات مع دول الجوار والدول الإسلامية

في سياق آخر وعلى هامش أعمال الدورة الـ١٨ للجنة المشتركة للتعاون بين إيران وطاجيكستان وبالإشارة إلى العلاقات السياسية المتميزة بين إيران وطاجيكستان، قال وزير الطاقة: إن تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية يمثل المهمة الأساسية للبلدين. وأضاف: إن نهاية هذا الاجتماع ليست نهاية العمل، بل هي بداية لمسؤولية جسيمة في مسار تحقيق التفاهمات المبرمة.

وفي إشارة إلى الأواصر العميقة بين الشعبين، قال علي آبادي: كما أكد رئيس جمهورية طاجيكستان، نحن نقف اليوم على مسار جديد من التعاون المشترك، بالاستناد إلى الأواصر اللغوية والثقافية والدينية والاجتماعية العميقة بين الشعبين الشقيقين.

وأضاف: إن تطوير العلاقات مع دول الجوار والدول الإسلامية كان ولا يزال في صدارة الأولويات الاستراتيجية لمسؤولي البلاد حيث تحظى طاجيكستان بمكانة خاصة في هذا المسار.

كما التقى وزير الطاقة الإيراني الرئيس الطاجيكي إمام علي رحمان، حيث أعرب عن تقديره لمواقف طاجيكستان البنّاءة تجاه الاعتداءات الأخيرة من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد إيران، مشيداً بالدعم المستمر من حكومة وشعب طاجيكستان للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وفي ختام أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة المشتركة للتعاون بين البلدين، وصف وزير الطاقة والموارد المائية الطاجيكي الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالبلد الصديق والشقيق، مؤكداً: نحن نعتبر دور إيران مهماً في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي.

مضيفاً: إن جمهورية طاجيكستان تقيّم التعاون القائم بين البلدين الصديقين والشقيقين بأنه تعاون بناء ومثمر وانطلاقاً من مبدأ حسن الثقة المتبادلة، تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية واحدة من أهم شركائها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتابع الوزير الطاجيكي قائلاً: إن القواسم التاريخية والثقافية واللغوية العميقة وفرت أرضية لتعاون مثمر في مجالات التكنولوجيا والصناعة والطاقة وغيرها، وقال: إن حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ شهد نمواً ملحوظاً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مؤكداً أن توسيع هذه التجارة سيؤدي إلى ضمان الأمن الاقتصادي والتنمية لكلا البلدين.

نثمّن مساعدات طاجيكستان خلال الحرب المفروضة

من جانبه، قال وزير الطاقة عباس علي آبادي، عقب لقائه رئيس جمهورية طاجيكستان إمام علي رحمان، ونقل رسالة رئيس الجمهورية مسعود بزشكيان إليه: إنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم تقرير عن وحدة وتضامن أبناء الشعب الإيراني في مواجهة اعتداءات العدو، كما أعربنا عن التقدير للشعب الشقيق في طاجيكستان على المساعدات الإنسانية القيمة التي قدمها إلى الشعب الإيراني إبان فترة الحرب المفروضة.

وصرح علي آبادي للصحفيين عقب لقائه الرئيس الطاجيكي، قائلاً: تم خلال هذا اللقاء نقل رسالة الرئيس بزشكيان إلى الرئيس الطاجيكي.

وأضاف: إن من أبرز محاور هذا اللقاء، التأكيد على تضامن وصمود الشعبين الإيراني والطاجيكي. وتابع: أنه تم خلال الاجتماع تقديم إيجاز وتقرير للرئيس الطاجيكي حول وحدة الصفوف الوطنية في إيران، كما جرى الإشادة بالتلاحم الوثيق بين أبناء الشعب الإيراني في مواجهة اعتداءات العدو مع الإعراب عن الإمتنان والتقدير العميق للشعب الشقيق في طاجيكستان على المساعدات الإنسانية القيمة التي قدمها إلى الشعب الإيراني إبان فترة الحرب.

وأكد: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتقدم بالشكر إلى الشعب الطاجيكي الشقيق والصديق؛ مضيفا أن هذا التعاون يعكس عمق أواصر التضامن بين الشعبين.

فرصة فريدة لتطوير العلاقات الاقتصادية

هذا وأعلن نائب رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية عن انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وطاجيكستان، معتبراً انعقاد هذه اللجنة فرصةً فريدةً لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وقال محمد صادق قنادزاده، في معرض حديثه عن انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وطاجيكستان في دوشنبه: تُمثل هذه اللجنة فرصة فريدة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران وطاجيكستان، وتقوم منظمة تنمية التجارة، بصفتها الجهة المسؤولة عن التجارة الخارجية، بتوجيه المفاوضات التجارية وتحديد إمكانيات التعاون الاقتصادي.

وأوضح قنادزاده أن وفداً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية مؤلفاً من ٣٥ عضواً شارك في هذه اللجنة، مضيفاً: يقدم خبراؤنا، أثناء دراستهم لفرص التصدير والاستيراد، عدة حلول عملية، تشمل تطوير الإنتاج المشترك وزيادة الصادرات إلى دول ثالثة، وتيسير التجارة وتحسين نظام التحكيم بين الفاعلين الاقتصاديين، والتحقق من أهلية التجار ورجال الأعمال، وتعزيز المفاوضات المالية، وتوسيع نطاق تصدير الخدمات الفنية والهندسية، فضلاً عن دعم المناطق الحرة وحل مشاكل الوحدات العاملة فيها.

وفي إشارة إلى منصب المستشار التجاري الإيراني في طاجيكستان، صرّح قنادزاده قائلاً: يؤدي المستشار التجاري دوراً هاماً في تفعيل الاتفاقيات من خلال توفير معلومات السوق، وتحديد الفرص والتحديات التجارية، والحفاظ على تواصل وثيق مع السلطات المحلية والقطاع الخاص. وأضاف: إن التواجد الفعال للمستشار التجاري يزيد بشكل ملموس من إمكانية التوصل إلى اتفاقيات عملية وتحقيق الأهداف الاقتصادية للبلدين.

ووفقاً لنائب رئيس منظمة تنمية التجارة، ستستمر مفاوضات الخبراء لهذه اللجنة خلال اليومين المقبلين. ويتضمن جدول الأعمال قضايا التجارة والاستثمار والصناعة والتعدين والزراعة والصحة. وتم توقيع اتفاقيات تعاون في مختلف المجالات.

وأكد قنادزاده أن تنفيذ الاتفاقيات الموقعة يحمل إمكانات كبيرة لنمو الإنتاج المشترك، وتطوير الصادرات إلى دول أخرى، وتوسيع نطاق الخدمات الفنية والهندسية، ويمكن أن يكون له أثر إيجابي ودائم على اقتصادي البلدين، ويعود بالنفع على الناشطين الاقتصاديين ورجال الأعمال من كلا الجانبين.

وزير الطاقة: تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية يمثل المهمة الأساسية لإيران وطاجيكستان

إيران وكازاخستان تؤكدان على تطوير التعاون التجاري والنقل

التقى وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني "محمد أتابك" وزير النقل في جمهورية كازاخستان "نرلان سورانباييف" بمدينة آستانة، وأكد الجانبان على توسيع التعاون الثنائي في المجالات التجارية والنقل والخدمات اللوجستية.

وناقش الوزير أتابك مع وزير النقل الكازاخستاني تطوير التعاون المشترك بهدف زيادة الطلب وحجم تأمين السلع الأساسية، وتسهيل إجراءات تحميل البضائع وتفريغها وتخليصها الجمركي في موانئ البلدين، فضلاً عن الاستفادة من التجربة الناجحة للخطوط البحرية بين الموانئ الشمالية الإيرانية، بما فيها أنزلي وأميرآباد ونوشهر (شمال البلاد) وميناء أكتاو (في كازاخستان) وذلك بهدف الارتقاء بمستوى التبادل التجاري.

كما أكد الجانبان على التعاون من أجل استقطاب المستثمرين الكازاخستانيين للاستثمار في الموانئ الشمالية الإيرانية وتأمين السفن المطلوبة في بحر قزوين.

وكانت زيادة خطوط الملاحة البحرية في بحر قزوين بين الموانئ الإيرانية والكازاخستانية بهدف رفع حجم التبادلات البحرية والإفادة من المزايا التنافسية لهذا النمط من النقل، من بين المحاور الأخرى لهذا اللقاء بين الجانبين.

في سياق متصل، تم التأكيد على ضرورة وقف عمليات التفتيش المتكررة للحاويات المحملة بالمنتجات الإيرانية من قبل الجمارك الكازاخستانية في ميناء "أكتاو"، وإلغاء الرسوم الإضافية للخدمات الميناائية والجمركية، وتقليص مدة تفريغ وتحميل السلع التصديرية الإيرانية.

كما دعا الجانبان إلى استئناف وإصدار التراخيص اللازمة لإستئناف الرحلات الجوية بين البلدين، والتي كانت قد توقفت عقب الحرب المفروضة الأخيرة؛ مؤكدين أن إعادة تفعيلها يمكن أن تؤدي دوراً مؤثراً في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية بين إيران وكازاخستان.